

حرب تيغراي: السودان بين حذر رهن ومساومة محتملة

وفي 8 نوفمبر الجاري، أعلنت الخرطوم عن اتفاق وزراء الري في السودان ومصر وإثيوبيا على إنهاء جولة مفاوضات حول السد، انطلقت في الأول من هذا الشهر، وإعادة الملف إلى الاتحاد الأفريقي، في ظل عدم تحقيق اختراق.

وتصر أديس أبابا على ملء السد لتوليد الكهرباء، حتى لو لم تتوصل إلى اتفاق مع القاهرة والخرطوم، فيما ترفض الأخيرة حدوث ذلك قبل التوصل إلى اتفاق ثلاثي.

وتكمن قوة الخرطوم في ملف الصراع الإثيوبي الجاري في أن حدود إقليم تيغراي المتاحة حالياً للجهة الشعبية لتحرير تيغراي هي الأراضي السودانية.



ياسين إبراهيم
جهودنا لدفع الأطراف الإثيوبية للتوافق متواصلة

فالسودان هو المنفذ الوحيد للجهة؛ لأن بقية حدود إقليم تيغراي مشتركة مع أعدائها، سواء حكومة أبي أحمد أو دولة إريتريا ذات العداء التاريخي مع تيغراي، حين كانوا يهيمنون على السلطة في أديس أبابا وينصّبون أسمراء العدا.

ويقع الإقليم المتاخم لحدود السودان، شمالي إثيوبيا، ويحده من الشمال إريتريا، ومن الغرب السودان، ومن الشرق إقليم عفر الإثيوبي.

ومبكرًا، فطنت الخرطوم لهذا الوضع المتفجر، فأغلقت الحدود مع إثيوبيا، ونشرت الجيش على الحدود، في إجراء احترازي، لمنع تسرب مقاتلين إلى داخل السودان أو دخول مسلحين إلى الإقليم الحدودي.

وحسب محللين، إذا دعمت الخرطوم إقليم تيغراي في حربه ضد الحكومة الإثيوبية، فإن النتائج ستكون وخيمة، حيث ستدفع إريتريا إلى اتون الصراع، في ظل العداء التاريخي مع تيغراي.

ويؤكد محللون أن لدى الخرطوم ما يؤهلها للعب دور الوسيط، بفضل علاقتها الجيدة مع كل من الحكومة الإثيوبية الفدرالية والجهة الشعبية لتحرير تيغراي.

ويستبعد هؤلاء أن تدعم الخرطوم أي طرف في النزاع، ويرجعون أن تحاول قدر الإمكان لعب دور الوسيط. وربما تنتجح مساهمة الخرطوم لأديس أبابا في ملف الفشقة، وتكون أسير من ملف السد، وذلك عبر استمرار إغلاق حدودها ومنع مقاتلي تيغراي من التحرك على الحدود أو التزود باحتياجاتهم من غذاء ووقود وسلاح.

الخرطوم - يبدي السودان حذراً في التعامل مع الحرب الدائرة في إقليم تيغراي الإثيوبي ويحرص على لعب دور إنساني باستقبال وإغاثة الآلاف من اللاجئين الفارين، لكن هذا الحذر قد يتحول إلى مساومة محتملة.

ودعا مجلس الدفاع والأمن السوداني (أعلى هيئة أمنية) في 9 نوفمبر الجاري كل الأطراف المتصارعة في إثيوبيا إلى التعامل بالحكمة والاحتكام إلى الحل السلمي وضبط النفس لتجاوز الخلافات.

وعقب اجتماع للمجلس، قال وزير الدفاع السوداني، اللواء ياسين إبراهيم، إن "السودان سيواصل مجهوداته لدعوة الأطراف الإثيوبية للتوافق عبر التفاوض"، حيث تتواصل مواجهات مسلحة بين الجيش الإثيوبي الفدرالي والجهة الشعبية لتحرير تيغراي منذ 4 نوفمبر.

وتتهم الجهة السلطات الفدرالية بتهميشها، ورفضت الانضمام إلى حزب "الأندهار"، الذي حل محل الائتلاف الحاكم، وتحدثت أبي أحمد بإجراء انتخابات إقليمية في سبتمبر، اعتبرتها الحكومة "غير قانونية"، في ظل قرار فدرالي بتأجيل الانتخابات بسبب جائحة كورونا.

ووفق محللين، تبدو الحكومة الانتقالية في السودان ذات علاقة جيدة مع حكومة أديس أبابا، لكن ذلك قابل للتغير وفق مقتضيات المصلحة ومجريات الأحداث.

فالحكومة السودانية، ورغم عدم تدخلها المباشر حتى الآن في صراع إقليم تيغراي، إلا أنها تلوح بملفات، منها منطقة الفشقة السودانية وسد النهضة الإثيوبي، حيث تأمل في الحصول على تنازلات من أديس أبابا مقابل دعم الخرطوم لها في الحرب على الإقليم المتهدد.

والفشقة منطقة سودانية حدودية، تبلغ أقل مساحتها 251 كيلومتراً، وتشهد خلال فترتي الإعداد للموسم الزراعي والحصاد هجمات دموية تشنها جماعات إثيوبية مسلحة غير خاضعة لسلطة أديس أبابا.

ويرى مراقبون أن توقيت المناورات العسكرية الراهنة بين السودان ومصر هو بمثابة إشارة إلى أديس أبابا بأن الخرطوم قادرة على تحقيق مصلحتها بتحالفات مع جيرانها.

ويجري الجيشان السوداني والمصري مناورات عسكرية هي الأولى من نوعها في قاعدة جوية في منطقة مروى السودانية (شمال)، تحت اسم تسور النيل.

وتأتي هذه المناورات في ظل مخاوف مصرية وسودانية من تأثيرات سلبية محتملة لسد النهضة على حصة البلدين من مياه نهر النيل، خاصة مع توقف مفاوضات الحل.

بومبيو يرسم ملامح قاتمة لمستقبل العلاقات الأميركية - التركية

وزير الخارجية الأميركي يزور إسطنبول ويتجاهل المسؤولين الأتراك



عمقت زيارة وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو إلى إسطنبول والتي تجاهل خلالها لقاء المسؤولين الأتراك حالة التقرب والقلق التي تخيم على إدارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حيال مستقبل العلاقات بين البلدين بعد انتخاب جو بايدن العازم على تحجيم النفوذ التركي على أكثر من جبهة.

إسطنبول - يحمل تجاهل وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو للمسؤولين الأتراك خلال زيارته لإسطنبول الثلاثاء، إشارات بتغيير مزاج الإدارة الأميركية الحالية، في وقت تتوجس فيه أنقرة من سياسات الرئيس المنتخب جو بايدن حيالها والتي يتوقع مراقبون أن تقطع مع مرونة الإدارة السابقة وتكون أكثر حزمًا في تسوية الملفات العالقة.

وأجرى بومبيو الزيارة لإسطنبول والتي تتحور حول الحريات الدينية من دون أن تتضمن أي لقاءات مع المسؤولين الأتراك رغم تأكيد أنه يريد "إقناعهم" بوقف تحركاتهم "العنيفة".

وبدأت الزيارة التي أثار برنامجها انتقادات أنقرة ببقاء بطيريك القسطنطينية المسكوني برتلماوس الأول، الزعيم الروحي للمسيحية الأرثوذكسية، في مقر البطريركية قبل أن يقوم بجولة في مسجد رسمت باشا القريب.

وكانت تركيا آثار موجة انتقادات في العالم المسيحي في يوليو عبر تحويلها كاتدرائية أبا صوفيا السابقة، المصنفة ضمن التراث العالمي للبشرية، إلى مسجد بعدما جعلتها في السابق متحفاً.



توري توجوس
سنشهد تحولاً أقوى من إدارة بايدن ضد الحكومة التركية

جاويش أوغلو للحضور إلى أنقرة أثناء زيارته لتركيا، وطلب من جاويش أوغلو القدوم إلى إسطنبول للاجتماع. وأضاف أن جاويش أوغلو رفض الطلب، معبرا عن استيائه من تجاهل بومبيو زيارة أنقرة قبل مغادرة منصبه.

وفي غياب لقاءات ثنائية، لن يتمكن بومبيو من أن يناقش مع السلطات التركية الخلافات الكثيرة التي عددها الاثنين في ختام لقاء عقده في باريس مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. وقال لصحيفة لوفغارو الفرنسية "الرئيس ماكرون وأنا أمضينا الكثير من الوقت في مناقشة تصرفات تركيا الأخيرة واتفقتنا على أنها شديدة العدائية".

وأشار خصوصا إلى دعم تركيا لأنريجان و"حقيقة أنها زرعت قوات سورية في المنطقة أيضا"، في إشارة إلى مرتزقة سوريين أكدت بريغان أن أنقرة أرسلتهم لمؤازرة القوات الأتري في ناغورني قره باغ.

وأضاف "نحننا أيضا في ما تقوم به تركيا في ليبيا حيث أدخلت أيضا قوات من دول أخرى، وأعمالها في شرق البحر المتوسط، والقائمة تطول". واعتبر بومبيو أنه "يجب على أوروبا والولايات المتحدة العمل معا لإقناع الرئيس رجب طيب أردوغان بأن مثل هذه الأعمال لا تصب في مصلحة شعبه".

رسائل أميركية تعمق المخاوف التركية

يشدد الموقف الأميركي إزاء التدخلات العسكرية الخارجية لإدارة أردوغان وتوثيق أنقرة التعاون مع روسيا.

وتؤكد توري توجوس، مديرة الأبحاث بمرکز بيلغر بكلية كينيدي في هارفارد "اعتقد أن من الإنصاف القول إنك ستشهد تحولاً أقوى (من إدارة بايدن) ضد الحكومة التركية حين تتعارض مع المصالح الأميركية". ويتوقع متابعون أن يعتمد بايدن نهجا أقل انزعالية من ترامب ويلجج تحركات تركيا في الخارج لاسيما ليبيا وناغورني قره باغ وشرق المتوسط، لكن وجهات المواجهة لا تقف عند هذا الحد.

وعارض بايدن العمليات العسكرية التركية في سوريا، ووصف اتفاق تراسب مع أردوغان في عملية نبع السلام، التي أعطت تركيا منطقة أمنة، بأنه خيانة للاكراه، كما أنه يدعم إقامة حكم ذاتي للوحدات الكردية المسلحة في الشمال السوري، شريكة الولايات المتحدة في الحرب على داعش والتي تعتبرها أنقرة إرهابية.

ومن شأن ارتفاع منسوب التوتر في العلاقات الأميركية التركية أن يعرض الليرة التركية، التي تعاني بالفعل من انخفاض قياسي أمام الدولار، لمزيد من الضغوط، ما يعمق أزمة الاقتصاد التركي المتعثراً.

وتضاف هذه المواضع إلى الخلافات بخصوص شراء أنقرة نظام الصواريخ الروسية أس-400 والذي يفترض أن يؤدي، بحسب القانون الأميركي، إلى عقوبات أميركية لكن تركيا حصلت على إرجاء من دونالد ترامب الذي كان حريصاً كما يبدو على الحفاظ على علاقته الجيدة مع أردوغان.

لكن الجيش التركي قام الآن بتجربة صواريخ أس-400 وبالنسبة للولايات المتحدة هذا الأمر يشكل خطأ أحمر.

وحذرت الخارجية الأميركية في الأونة الأخيرة من أنه "يجري التفكير في العقوبات" وأنه "احتمال فعلي جدا".

ويبقى أن نرى ما إذا كان الملياردير الجمهوري سيرغب في تنفيذ هذا التهديد قبل تسليمه البيت الأبيض في 20 يناير، أم أنه سيرترك للرئيس المقبل جو بايدن أمر التعامل مع هذا الوضع الدقيق.

وتؤشر تصريحات بايدن التي وصف فيها أردوغان بالمستبد وتعده بدعم المعارضة التركية للإطاحة به في الانتخابات القادمة على ملامح سياسية خارجية حازمة تجاه أنقرة.

ويشير مراقبون إلى أن تركيا قد تخسر أكثر من معظم الدول الأخرى مع انتخاب بايدن، إذ من المتوقع أن

أوروبا أمام تحدي القتال بمفردها دون دعم الولايات المتحدة

المشتركة، وهو التقرير الذي من المتوقع أن يكون أساس جهد تقوده فرنسا في فترة ما بعد بريكست وما بعد ترامب لتحويل الاتحاد الأوروبي إلى قوة عسكرية قائمة بذاتها.

ويقول دبلوماسيون أوروبيون إن الرئيس المنتخب جو بايدن لن يستمر في مواجهات سلفه الكلامية مع الحلفاء، لكنه لن يغير الرسالة الأميركية الأساسية القائلة إن أوروبا تحتاج للإسهام بنصيب أكبر في الدفاع عنها.



عقبات أمام الاستقلالية الدفاعية

أوروبا أمام تحدي القتال بمفردها دون دعم الولايات المتحدة

أهدافا مختلفة من تنفيذ هذه المبادرة، فحالما تنتقل من الأقوال إلى الأفعال، سينشأ بينهما احتكاك وتوتر.

وتضيفان "القيادة الألمانية الحالية ترى في الجيش الموحد خطوة أخرى نحو التكامل السياسي للكثرة، وطريقة إضافية لضمان السلام بين الدول الأعضاء، بينما في باريس، ينظرون إلى الجيش الأوروبي الموحد كعنصر إضافي في الاتحاد الأوروبي للدفع بمصالحه في مناطق نفوذه.. هناك فرقان دقيقان آخران يعقدان تنظيم جيش أوروبي موحد: أولاً، وجود جيش واحد يختلف كلياً عن حصة جميع جيوش الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فالأمر يحتاج إلى إنشاء قيادة وتنسيق قتالي وبالطبع إلى المال".

ولذلك يبقى تكوين جيش أوروبي موحد في باب الطموحات وبقية الدعم للاتحاد الأوروبي بحاجة إلى الدعم والحماية الأميركية وحلف شمال الأطلسي (الناتو).

ويؤكد خبراء على إيجاد المزيد من التعاون والتكامل الأمني بين دول الاتحاد الأوروبي خاصة في مجال الدفاع، ليس فقط في الصناعات العسكرية، بل بالسلاح والتدريب والمهام القتالية من خلال المناورات ودمج بعض الوحدات العسكرية، رغم عامل اللغة، وهذا ما فعلته ألمانيا وهولندا.

ويقول خبراء إنه في حين يعمل الاتحاد الأوروبي بالفعل في مشروعات مشتركة وسيخصص ثمانية مليارات يورو (9.46 مليار دولار) اعتباراً من العام المقبل لصندوق لتطوير الأسلحة، فإنه يحتاج إلى عشر سنوات على الأقل ليكون له أي استقلال عسكري عن واشنطن.

وتشير خلافات كذلك بين فرنسا وألمانيا في وقت ينظر فيه إلى ألمانيا باعتبارها أكثر تشاؤماً إزاء المبادرات خارج حلف شمال الأطلسي.

وقالت وزيرة الدفاع الألمانية أنيغريت كرامب كارينباور إن الأوروبيين لا يمكنهم أن يأمطوا في بديل لأنظمة الأسلحة النووية الدفاعية الأميركية، مشيرة إلى أن أوروبا على سبيل المثال، تعتمد بما يقرب من 100 في المئة على الولايات المتحدة في ما يتعلق بالدفاع بصواريخ باليستية، فضلاً عن أن الأميركيين يوفرن الجزء الأكبر من الأسلحة النووية.

وترى كلوديا ميغور، الخبيرة الأمنية في مؤسسة العلوم والسياسة الألمانية وكريستيان ميلينغ، من باحثي الجمعية الألمانية للسياسة الخارجية في مسائل الدفاع، أن الجيش الأوروبي المشترك "مشروع سابق لأوانه".

وتقولان في بحث مشترك "المشكلة الرئيسية هي أن لدى باريس وبرلين

إذا كنا جادين في موقفنا وكانت لنا السيادة على شؤوننا الدفاعية".

وكان ترامب منوطاً على الملا لحلف شمال الأطلسي، وكان ينقد باستمرار الدول الأوروبية بسبب إنفاقها القليل جدا على الدفاع، ووصف الحلفاء الذين ينفقون أقل من اثنين في المئة من الناتج القومي على الدفاع بأنهم "مقصرون". لكن الإدارات الأميركية السابقة أيضاً طالبت أوروبا بإنفاق أكبر.

8 مليارات يورو للتخفيضات الأوروبية لتطوير صناعة الأسلحة

وفي مقال مشترك لوسائل الإعلام الأوروبية والأميركية الاثنين، قال وزيراً الخارجية الفرنسي والألماني إنهما يلتزمان "بجعل الشراكة العابرة للمحيط الأطلسي أكثر توازناً". وفي أواخر الأسبوع الماضي، قال جوزيب بوريل مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي لسفراء الاتحاد الأوروبي في حديث خاص، إن التكتل يحتاج إلى "ممارسة لغة القوة، لا أن يتحدث بها فقط".